الفصل الثالث

مكافحة الإرهاب

obeikandl.com

obeikandl.com

أحد الالتزامات الأساسية للسيادة هو أنه يجب على الحكومات ألاّ تؤيد الإرهاب -قتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء لأغراض سياسية على يد فاعلين ليسوا دولاً- وعدم السماح لهؤلاء الفاعلين باستخدام أراضي الحكومات المعنية ومواردها. فإذا فعلت دولةٌ ما شيئاً من هذا القبيل أو شجعت أو سمحت فعلاً بحدوثه انطلاقا من أراضيها، كان ذلك عملاً حربياً. ولكن الإرهاب يمكن أن يحدث بدون مساندة من الدولة، إما بسبب ضعف الدولة (أي أن الدولة لا تملك القوة الكافية لمنع جماعة ما من استخدام أراضيها) أو أن الحكومة تتجاهل ما يحدث فعلاً.

لذلك يجب أن يكون هدف السياسة الخارجية الأمريكية السعي للحصول على قبول واسع النطاق لفكرة عدم السماح في عالم اليوم بأي شكل من الأشكال بقتل الأبرياء بصورة متعمدة. إنه لأمر مهم أن يوصم الإرهاب بأنه عملٌ خطأ. ولا يهم أن يكون بعض الناس قد اعتقدوا في الماضي اعتقاداً مختلفاً أو أن بعض استخدامات الترهيب كانت أو هي الآن في رأي البعض أعمالاً مسوغة. لا بد من التأكد من اعتبار الإرهاب ودعمه عملاً غير مشروع يساوي في أهميته الدعوة إلى إلغاء الرق. إن الإرهاب عملٌ تدميريٌ شديدٌ لا يمكن تحمله وهذه حقيقة ينبغي للعالم الاتفاق حولها. وبعد التوصل إلى إجماعٍ تستطيع الحكومات أن تبدي حجتها في المسألة المحددة التي هي ما العمل. أما بدون هذا الإجماع سيكون إعداد سياسةٍ مشتركة أمراً أشد صعوبةً إن لم يكن مستحيلاً.

يتحقق الآن تقدمٌ كبير. هنالك اتفاقٌ دوليٌ واسع على وجوب عدم التغاضي عن الإرهاب أو تأييده بأي شكل. جميع القوى الكبرى أطراف في اثنتي عشرة معاهدة دولية واقترعت بتأييد عدة قراراتٍ صادرةٍ عن الأمم المتحدة بمعارضة خطف الرهائن، وخطف الطائرات المدنية، ومعارضة الإرهاب بمفهومه الأوسع. ولجنة العمل الخاصة بالإجراء المالي التي شكلت في عام 1989 لمنع تبييض الأموال، قد توسعت السلطة الممنوحة لها توسعاً كبيراً وصارت الآن تركز على قمع تمويل الإرهاب. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برقم 1373، الذي صدر عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، رسم عدداً من الخطوات التي يتحتم على جميع الدول أن تتخذها لحجب التمويل عن الأعمال الإرهابية، ودعا الدول إلى عدم توفير ملاذٍ آمنٍ للإرهابيين، ودعاها إلى تقديم أي شخصٍ له علاقة بالإرهاب إلى العدالة، وقمع تجنيد الأشخاص من قبل المجموعات الإرهابية، وعرقلة جهود الإرهابيين للحصول على أسلحة، والتعاون مع الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية بحيث يجد الإرهابيون مزيداً من الصعوبة في متابعة عملهم. وقد أنشأ القرار نفسه لجنةً تابعة للأمم المتحدة خاصة بمقاومة الإرهاب مهمتها رصد تنفيذ التزامات الجميع بمكافحة الإرهاب. لقد ازداد التعاون بين الدول في مضمار تبادل المعلومات الاستخبارية وفي مضمار تطبيق القانون. كل هذا يدل على التوحيد في العمل.

في إحدى المناسبات مؤخراً جرى التعبير على نطاق واسع على تأييد شرعية العمل ضد أيةِ حكومةٍ تنشط في دعم الإرهاب. وفكرة وجوب عدم اشتراك الدول في أعمال الإرهاب كان في صلب طرد جماعة طالبان من أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة. إن طالبان لم تقم بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولم يكن أي أفغاني بين الإرهابيين التسعة عشر الذين كانوا على الطائرات التي قتلت 3000 إنسان بريء. ولكن كانت طالبان هي التي سمحت لمنظمة القاعدة بأن تجعل من أفغانستان قاعدة لها. ولقد تكتلت الأسرة الدولية حول الولايات المتحدة (اتخذ قرار مجلس الأمن رقم 1378 بتاريخ 14 نوفمبر 2001 بالإجماع) عندما سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على مساندة بطرد الحكومة الأفغانية الذي كانت بإشراف طالبان، وذلك في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية.

على أنه من الخطأ أن نستنتج أن هناك إجماعاً عالمياً في هذا الشأن. لا وجود لهذا الإجماع، ويعود ذلك جزئياً إلى الاختلاف على مما يتشكل الإرهاب. وتعريف الإرهاب المستخدم هنا -أي قتل غير المقاتلين والمدنيين عن قصد على أيدي فاعلين ليسوا دولاً لأغراض سياسية- ليس بالضرورة التعريف الذي يتبناه الآخرون جميعاً. وكما يقول المثل القديم، الإرهابي في نظر أحد الناس هو مناضل من أجل الحرية في نظر شخص آخر. مع ذلك يبدو أن تقدماً تحقق هنا أيضاً، إذ أن تقرير ديسمبر 2004 الصادر عن

الهيئة عالية المستوى التابعة للأمم المتحدة والتي شكلها الأمين العام كوفي عنان قد أعلن صراحةً "أن ما من شيء في حقيقة الاحتلال يسوِّغُ استهداف وقتل المدنيين" وأوصى التقرير بتبني تعريفٍ للإرهاب من شأنه أن يستبعد أيةً أهدافٍ تبرره كوسيلةٍ[31].

يتمثل التحدي الأكبر في الاتفاق على علاج صحيح عندما يكون الإرهاب من عمل دولة ما أو بسبب سماح دولة ما باستخدام الإرهابيين لأراضيها. في حالات كثيرة وجدت الولايات المتحدة نفسها منفردة عندما سعت إلى بناء تأييد دولي لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على حكومات (لا سيما في كوريا الشمالية، وإيران، وسوريا، وكوبا) التي اعتبرتها حكومات راعية للإرهاب. (أحسنت الولايات المتحدة صنعا عندما عملت للحصول على تأييد دولي للعقوبات على ليبيا، ولعل ذلك كان لأن الإرهاب الذي رعته ليبيا كان له تأثير مباشر على فرنسا والمملكة المتحدة.) هنالك خلاف (ولا سيما في أوروبا) حول الحكمة في استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة. فالعقوبات بشكلها الواسع يمكن أن تعاقب الناس أنفسهم الذين كانت الغاية من العقوبات الدفاع عنهم. ويمكن أيضا أن يكون للعقوبات تأثير عكسي بتعزيز السلطة المركزية من خلال المطالبة بأن يمر النشاط الاقتصادي من خلال قنوات محدودة وفي الغالب تتحكم بها الحكومة[32].

مع ذلك، هنالك الآن تعاون دولي أكثر كثيرا مما كان سابقا. سائر القوى الكبرى الأخرى كانت لها تجاربها المؤلمة مع الإرهاب،

مما يعزز المفهوم القائل إن الإرهاب بشكل تهديدا مشتركا يتطلب تصديا جماعيا. ويبدو أن الاعتراف يتنامى لأنه لم يعد هناك مسوغ لبقاء الإرهاب أو السكوت عنه مهما كان السبب إذا أخذنا بالاعتبار قابلية المجتمعات الحديثة للتعرض له، وقدرة الأسلحة الحديثة على القتل. لذلك يجب أن يكون الهدف وضع صيغة قانونية لهذا الإجماع الذي أخذ يظهر وذلك بشكل معاهدة دولية من شأنها أن تضع تعريفا للإرهاب وتضع بلدان العالم أمام مسؤوليتها عن الحيلولة دون أي شكل من أشكال الدعم للإرهابيين.

وبقدر ما هي فائدة اتفاق من هذا النوع، فان الجهود الدولية لنزع الشرعية عن الإرهاب، وحرمان الإرهابيين من الموارد المالية أو الملاذ الآمن والأسلحة الأشد فعالية هي إجراءات أساسية ولكنها غير كافية.فإرهاب يتبدى بأنه ليس فقط فظيعا بل هو معقد إلى حد فظيع. بيد أن الكلام عن "حرب على الإرهاب" لا يساعد على وضع تعريف للخطر أو الحل.فالحروب مجالها القتال يخوضه جنود بأسلحة عسكرية في ساحات المعارك. لا شيء من ذلك ينطبق على الإرهاب، لأن الإرهابيين يستخدمون أدوات حادة لفتح الصناديق وطائرات مدنية، وسيارات وشاحنات متوقفة في بعض الأماكن. ليست هناك ساحة معركة بالنسبة للإرهابيين ?بالأحرى كل مكان هو ساحة معركة بالنسبة لهم، بدءاً من المطارات والمتاجر الكبيرة إلى المطاعم ودور السينما.

obeikandl.com

أيضا، للحروب نهاية. ومع أن الحروب تتراوح بين حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط عام 1967، وحرب الثلاثين عاما في أوروبا قبل ثلاثة قرون، وحرب المئة عام بين إنكلترا وفرنسا، فإنها -أي الحروب- لها بدايات مرئية ولها نهايات تكون في الغالب مصدقة بمعاهدة. أما الحرب على الإرهاب فالمرجح أنها ليست لها نهاية، إذ سيكون هناك دائما أفراد وجماعات لديهم ظلامة أو مجموعة أهداف يعتقدون أنها تخولهم القتل والتدمير. وبما أن الإرهابيين لا ينتسبون إلى منظمة واحدة فهذا أمر يزيد المشكلة تعقيدا. لقد كان بالإمكان القبض على أسامة بن لادن، وكان بالإمكان أن تزول منظمة القاعدة، ولكن فروعها ستستمر. والحقيقة أن بإمكاننا أن نفهم بشكل ما أسامة بن لادن كرئيس مؤسس يوفر الموارد والتوجيه لجماعات لها استقلال كبير.وقد ذكرت الحكومة الأمريكية بأسلوب واقعي في تقرير نشر في عام 2003: " أن الانتصار على الإرهاب لن يحدث في لحظة واحدة محددة الزمان، ولن يكون شبيها بالاحتفال بالاستسلام على متن السفينة الحربية الأمريكية ميسوري الذي وضع نهاية للحرب العالمية الثانية"[33].

لذلك ما دام الإرهاب ليس حربا، فكيف يجب أن نفهمه ؟ ربما على أنه مرض. هنالك خطوات يمكن اتخاذها للقضاء على فيروسات وجراثيم أو تحييدها. وهنالك خطوات يمكن بل يجب اتخاذها للحد من إمكانية تعرضنا للمرض، وبإمكاننا أيضا أن نقلل

من نتائج المرض إذا حدث بالرغم من كل جهودنا " أن انتقلت إلينا العدوى" بمعنى نجاح الإرهاب وهو أمر سيحققه الإرهابيون أحيانا[34] معنى ذلك، أن هذه الخطوات تنطوي على تعطيل أعمال الإرهاب (باستخدام المخابرات، وتطبيق القانون، والقوة العسكرية، كما يتضمن الحماية (الأمن داخل البلاد، وتقوية المباني) واستعدادات للتخفيف من نتائج أعمال لا مفر من نجاحها (استعدادات طبية، دفاع مدني، وهلمَّ جرا).

هكذا لا يمكن تعريف النجاح بأنه قضاء على الإرهاب أو وضع نهاية له، مثلما أنه لا يمكن تعريف سلامة الجسم على أنها قضاء على جميع الأمراض أو وضع نهاية لها. قد نقضي على مرض معين إما بالقضاء على المسبب (الحمى الصفراء) أو بإنتاج لقاح فعال (شلل الأطفال) غير أن بعض الأمراض ستثبت قدرتها على المقاومة وتنشأ فروع لها. وهذا نفسه يصدق بالإرهاب: قد ندمر جماعة إرهابية أو نلقي القبض على أفراد معينين أو نقتلهم، ولكن الإرهاب سيستمر بشكل أو بآخر.

نحن لن نفشل على هذا النحو. لقد جلب الرئيس جورج دبليو بوش لنفسه بعض المتاعب السياسية خلال حملة عام 2004 عندما أوحى في مقابلة أجريت معه أنه سيستحيل " كسب" الحرب على الإرهاب[35]. لكن الرئيس بوش كان على حق في حديثه عن استحقاقات ولو لم يكن على حق في حديثه عن السياسة. والنجاح في هذا السياق يجب تعريفه بخفض قدرة الإرهابيين على التسبب

بالدمـار وبموت أعـداد كـبيـرة من الناس. ويجب أن يكون الهـدف تخفيض مستوى الإرهاب الدولي إلى مستوى تأثيره قبل الحادي عشر من سبتمبر، أي أن يكون من الأفضل أن يوصف الإرهاب بأنه شيء" بغيضً من أن يوصف بأنه تهديد رئيسي لمجتمعنا وأسلوب حياتنا. (في هذه القضية تسبب السيناتور كيري بمشكلة سياسية لنفسه عندما استخدم عبارة "أمر بغيض". ولكنه هو أيضا كان على حق في حديثه عن المستحقات إن لم يكن على حق في حديثة عن السياسة)[36]. أقول للذين يرون أن هذا الكلام ضعيفٌ جداً أو انهزامي، إنه كلامٌ يُقال عنه أيّ شيء ما عدا هذا الوصف. فعدد الإرهابيين، وتزايد التقنيات والمواد القادرة على التدمير الشامل، والإمكانية الكبيرة لتعرّض المجتمعات الحديثة والمفتوحة نسبياً، كالولايات المتحدة، للإرهاب - هذه كلُّها تتضافر في تخفيض الإرهاب إلى مستوى كونه بغيضاً، ولكنها كلها عبارة عن تعهّد طموح يعقبه بعض الإرهاب.

الإرهابيون ليسوا جميعاً من طينةٍ واحدة ولا يمكن التعامل معهم بإستراتيجية واحدة. فمنهم من يمكن وصفهم بأنهم إرهابيون "تقليديون" -الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) والانفصاليون الباسك (ETA) وهؤلاء أهدافهم محددة ومحدودة بغض النظر عن كيفية الاعتراض على أساليبهم التكتيكية.والأهداف المحدودة يمكن من حيث المبدأ مواجهتها من خلال الدبلوماسية التقليدية. وأفضل مقاربة في هذه الحالة هي المزج بين الحزم (مهاجمتهم كما يهاجم

المرء أي إرهابي) والإنصاف (تلبية الأهداف السياسية المعقولة). إن مقاربة من هذا القبيل تنحو نحو إحداث انشقاقات بين المعتدلين نسبيا أو البراغماتيين من جهة، والذين أكثر راديكالية ممن لا بدّ من هزيمتهم، من جهةٍ أُخرى (...).

ثمّة نقاشٌ مستمر حول ما إذا كان الذين نُطلق عليهم صفة الإرهابيين الوجوديين، جديرين بهذه الصفة. هل نحن مكروهون بسبب ما نحن فعلاً أم بسبب ما نفعل؟ الإرهابيون لا يهاجمون الولايات المتحدة بسبب ميثاق الحقوق Bill of Rights أو لأننا نتمتع بحريّة الكلام أو حرية الاجتماع. لكن بعض الإرهابيين يريدون الانتقام من جرائم منظورة وأعمال إذلال فرضها غير المسلمين على المسلمين عبر قرون من الزمن أو لأن المسلمين يرغبون في تحقيق نهوض إسلامي في سائر أنحاء العالم. إن الذين صاغوا تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر يُحاجون لأن "ظلامة ابن لادن من الولايات المتحدة بدأت كرد فعل على سياسيات أمريكية محددة ولكنها سرعان ما أصبحت أعمق كثيراً"[37].

"أمريكا مكروهة وتُهاجم لأن المسلمين يعتقدون أنهم يعرفون بدقة ما تفعله الولايات المتحدة في العالم الإسلامي" هذا هو الاستنتاج الذي استخلصه مايكل شوير Michael Schoeuer مؤلف الكتاب الذي انتشر على نطاق واسع بعنوان "الصلف الامبريالي" Impereal Hybris[38] هذا المنظور يردد صداه مجلس العلوم الدفاعية، الذي قال في تقريره إلى وزارة الدفاع الأمريكية

في شهر سبتمبر 2004 "المسلمون لا يكرهون حريتنا بل يكرهون سياساتنا. إن الغالبية الكبرى منهم تعبر عن اعتراضها على ما تشاهد من تأييد منحاز إلى إسرائيل وضد حقوق الفلسطينيين (...).

إذا كانت لهذه الحجة أية أهلية، وإذا صح القول إن ما يحفز إرهابيي هذا الزمن مصدره سلوك الولايات المتحدة في العالم، فالمعنى الضمني لذلك واضح: أن الإرهاب ضد الولايات المتحدة وشركائها سيتلاشى بصورة دراماتيكية إذا تغير ت تغيرا كبيرا السياسات التي يقال إنها تؤدي إلى الإرهاب. ولكن مع أن في هذا الادعاء بعض الصحة المحدود -أي أن دافع الإرهابيين جزئيا هو ما تفعله الولايات المتحدة في العالم- فإن الخلافات بين الإرهابيين والولايات المتحدة وشركائها عميقة إلى حد أنه لا مجال لأن تكون الولايات المتحدة مستعدة، بل ويجب ألا تكون مستعدة، لقبول اعتراضاتهم من خلال تغييرات في سياستها الخارجية (...).

إن وجود الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية لم يكن قط احتلالا. ومع أنه كان هناك وجود كبير في العامين 1990 و1991، أي في زمن عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، فقد تقلص هذا الوجود بسرعة إلى بعضة آلاف في السنوات الفاصلة بين حرب الخليج وحرب العراق. كان وجود الجنود

الأمريكيين رادعا فاعلاً منع صدام حسين من غزو المملكة في أعقاب غزوه الكويت واحتلالها .كما أن الوجود الأمريكي في المملكة العربية السعودية ارتبط بالعمليات التي جرت تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة بشأن حماية المواطنين العراقيين. كذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية، الذي لا يتعدى الآن المئات من الجنود لم يكن تطفليا، إذ إن القوات الأمريكية كانت ولا تزال في معظمها مرابطة في مواقع غير مطروقة ونائية جدا عن الأماكن المقدسة الإسلامية.

لم تكن أية قوات أمريكية في أفغانستان قبل الحادي عشر من سبتمبر، بل أرسلت إليها لإلحاق الهزيمة بحركة طالبان. ولم يسبق أبدا أن كان ذلك البلد محتلا. ومعظم الوجود العسكري الأمريكي الضئيل نسبيا في أفغانستان (نحو 17.000 جندي) موجود هناك لملاحقة القاعدة. وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة في أفغانستان لمساعدة حكومتها، في جهد قويم وضروري. وإذا ما غادرت أفغانستان جميع القوات الأجنبية فجأة فمن المرجح تقريبا أن تسقط حكومة كارزاي الليبرالية نسبيا لتحل محلها حركة طالبان وعصابات لزعماء حربيين أو تجمع من الطرفين.

الأمر في العراق مختلف. فهو أصبح جاذبا للإرهابيين ومدرسة لهم.إن وجود 150000 جندي من الولايات المتحدة

يجتذب الإرهابيين من شتى أنحاء العالم، كما أن الوجود الأمريكي محفز للمقاومة الوطنية التي تمارسها الأقلية السنية في العراق، وهذه المقاومة تعبر عن نفسها بعمل إرهابي. هذا كله يعطي تفسيرا للإرهاب الحالي والإرهاب المحتمل مستقبلا، ولكن لا يفسر وصولنا إلى هذه النقطة ولا يفسر أي إرهاب حدث في الماضي.

(...) صحيح أن القاعدة والذين يشبهونها في التوجه الفكري تستمد عزيمتها من المسألة الفلسطينية ومن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، ولكن هذا لا يعني الإيحاء لحظة واحدة بأن أسامة بن لادن فعل ما فعله في الحادي عشر من سبتمبر لأنه أراد قيام دولة فلسطينية، أو لأنه أراد أن يرسم بطريقة مختلفة الخط الفاصل بين الدولة الفلسطينية المقترحة ودولة إسرائيل.ذلك أن أسامة بن لادن والذين حوله يرفضون الحل المتمثل بدولتين ويريدون دولة واحدة، والدولة التي يريدونها ليست إسرائيل. ومن الواضح أن هذا غير مقبول.

غير أن المسألة الفلسطينية لا تسهم في انسلاخ وتجذير الذين من المحتمل تجنيدهم كإرهابيين. هنالك منظور شائع وله قبول شعبي مفاده أن الولايات المتحدة معادية للعرب والمسلمين وأن سياستها الخارجية ملأى بالمعايير المزدوجة التي تخدم مصالحها ولكن لا تخدم مصالح العرب والمسلمين. والمفاهيم التي من هذا

القبيل تسهل على الجماعات الإرهابية تجنيد جنود مشاة جدد وتزيد صعوبة عمل الحكومات ضدهم.

هنالك فرق مهم بين الإرهابيين الحاليين والإرهابيين المحتمل ظهورهم. الإرهابيون الحاليون يجب إيقافهم عند حدهم. أما الحيلولة دون أن يصبح رجال ونساء إرهابيين للمرة الأولى فهي شيء مختلف تماما. بإمكان السياسات الأمريكية أن تلعب دورا، بل هي تلعب دورا في هذا المجال. الحجة هنا أنه يجب تقليص عدد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتقليص إمكانية مشاهدته ومدة وجوده إلى الحد الأدنى، وفي الدرجة الأولى في العراق. ليست هذه دعوة إلى تحديد تاريخ اعتباطي للانسحاب ، لأن تحديد مثل هذا التاريخ له حتما نتائج عكسية، بل هذه دعوة لوضع استراتيجية للانسحاب تشترط للانسحاب الأمريكي أن يتولى العراقيون (ربما بمساعدة قوات من دول عربية وغيرها) جزءاً متزايداً من عبء الأمن الذي يزداد باستمرار، وهذا يتطلب تسريع تدريب رجال الشرطة والعسكريين العراقيين.

وهو دعوة للعمل النشط من أجل قيام دولة فلسطينية. إن الوضع الراهن في الشرق الأوسط لا يخدم مصالح أي طرف في النزاع. وثمة جدل يقول إن الفلسطينيين هم الذين يدفعون الثمن الأغلى للوضع الراهن لأنهم لا يفتقرون إلى دولة فحسب، بل إن

مستوى معيشتهم منخفض إلى أبعد حد. فالمردود الاقتصادي تدنى، وحصة الفرد من الناتج العام دون الألف دولار سنويا، وثلث أفراد اليد العاملة على أقل تقدير يعانون من البطالة، ويواجه الفلسطينيون يوميا الإذلال على يد الاحتلال. والعنف هو إحدى خصائص الحياة الدائمة، وإذا قامت فلسطين كدولة منفصلة ستكون دولة تتجه نحو العجز أو عاجزة.

ولكن إسرائيل بدورها تدفع ثمنا كبيرا للوضع الراهن. لقد تعلم الأمريكيون، لخيبة أملهم في العراق، أن الذي يحتل أرض غيره يدفع ثمنا كبيرا. وإسرائيل تعاني أيضا جسديا، واقتصاديا، ونفسيا من أكلاف الهجمات الإرهابية. ثم إن هنالك مخاطر ديمغرافية وسياسية من حيث إن إسرائيل لا يمكنها أن تبقى دولة يهودية وديمقراطية بينما تسيطر على عدد كبير وسريع النمو من السكان الفلسطينيين.

قد يكون الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة لقاء الوضع الراهن أقل وضوحا، ولكنه ليس أقل واقعية. والمفهوم السائد في العالمين العربي والإسلامي (وفي أوروبا بهذا المعنى) هو أن الدعم الأمريكي الذي يعزز قوة إسرائيل مصدر رئيسي لمعاداة أمريكا. وهذا المفهوم يزيد صعوبة تعاون الحكومات المحلية مع الولايات المتحدة، ويزيد صعوبة أن تكون الولايات المتحدة داعية فعالة للإصلاح في المنطقة لأنها غير موثوقة وغير مرحب بها.

ولذلك كان استعداد إدارة جورج دبليو بوش للدعوة علنا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تطوراً مهماً، يمكن أن يؤدي إلى فرق كبير في الإمكانيات الدبلوماسية وفي مفاهيم الولايات المتحدة. إن تقصير الإدارة الأمريكية كان في عدم قيامها بما فيه الكفاية لترويج هذا المنظور. فلم يكن كافيا ولا يكفي الآن أن تقول الولايات المتحدة أنها متمسكة بـ "خريطة الطريق" (الوثيقة التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عام 2003 للأخذ بيد جهود السلام في الشرق الأوسط) بينما تعجز الولايات المتحدة عن جعل هذه الوثيقة أولوية دبلوماسية، ولم تتحدث علنا كما فعلت في شهر إبريل عام 2004 عن تلك الأوجه من الوضع النهائي التي رحبت بها إسرائيل -أي الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين فقط، مع تمكن -إسرائيل من الاحتفاظ بمناطق تعكس تغييرات ديمغرافية معينة حدثت بعد عام 1967 -دون التحدث عن مسائل أخرى في الوضع النهائي قد تكون مرضية للفلسطينيين. ومن أجل إعطاء الفلسطينيين حافزا للتصرف بمسؤولية ينبغي للولايات المتحدة أن توضح تأييدها لاقتسام الأرض وفق خطوط عام 1967، مع إعطاء الفلسطينيين تعويضا عن أرض محدودة المساحة تقع خارج تلك الحدود وستحتفظ بها إسرائيل في النهاية. ثم إن الولايات المتحدة تلحق بنفسها الأذى عندما لا تقوم بعمل أكبر لكبح نشاط الاستيطان

والبناء الإسرائيلي الذي لا يتلاءم في حالات كثيرة مع محاولة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

موت الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في نوفمبر 2004 بعد أن تولى الزعامة مدة طويلة، تطور مهم ويمكن أن يكون نقطة تحول، لأنه أتاح وجود قيادة فلسطينية جديدة وشرعية عبر الانتخابات، وتبدو هذه القيادة مستعدة لنبذ الإرهاب والقيام بعمل كبير لوقف أعمال أولئك الذين لا يزالون دائبين على استخدام القوة لمهاجمة إسرائيل والإسرائيليين. إن خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لفك الارتباط (الانسحاب) أحاديا من غزة المحتلة ومن مناطق منتقاة في شمال الضفة الغربية وتفكيك عدة مستوطنات إسرائيلية في هذه العملية، هي تطور مهم آخر. كذلك، فإن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في مطلع العام 2005 بتأييد سياسي أوسع من أحزاب الوسط هو أيضا تطور مهم. إن اتفاق وقف إطلاق النار في فبراير 2005 دليل على حدوث تبدل في الوضع.ثمة فرصة لاتخاذ خطوات رئيسة نحو إيجاد حل لهذا النزاع المقترح منذ زمن طويل ولكن بشرط أن تسعى الولايات المتحدة سعيا حقيقيا للحصول على مساعدة من الآخرين ومن ضمنهم الاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا، والأمم المتحدة، ودول عربية مثل مصر، في العمل مع الفلسطينيين لتطوير قدراتهم لإقامة دولة حديثة مع التأكد من أن الانسحابات الإسرائيلية لا

تخلق فراغات أمنية يملؤها الإرهابيون، ومع تشجيع مفاوضات تعالج المسائل التي تشكل صلب النزاع.

هنالك، بطبيعة الحال، عقباتٌ أمام تحقيق هذه الفرصة. إحدى هذه العقبات جماعات فلسطينية كمنظمة حماس. عقبةٌ ثانية هي المعارضة الكبيرة داخل إسرائيل لحلٍ وسط ذي معنى لموضوع الأرض. وهنالك عقبة ثالثة هي التشديد الجديد على الديمقراطية، ولاسيما الديمقراطية الفلسطينية، باعتبارها شرطاً مسبقاً للسلام. "يجب أن تربط إسرائيل تنازلاتها بدرجةٍ من الانفتاح والشفافية وتحرّر جيرانها"[39]. هذا ما دافع عنه ناتان شارونسكي (المنشَق السوفييتي السابق وهو الآن عضوٌ في البرلمان الإسرائيلي) وأيدّه بدرجة ما الرئيس بوش.[40] من المؤكد أن وجود فلسطين ديمقراطية أمرٌ مرغوبٌ فيه، ولكن يجب أن يُنظر إليها على أنها أمرٌ جوهري. إن المطالبة بأن تكون فلسطين ديمقراطية من شأنها أن تؤجّل مفاوضات السلام عدّة سنوات، وهذا من شأنه فقط أن يؤجّج التجذّر والعنف. يُظهِر لنا التاريخ أن الديمقراطية ليست جوهريّة بالنسبة لتجنّب الحرب. فإسرائيل أقامت علاقات سلميّة منذ عقود مع مصر والأردن الدولتين غير الديمقراطيتين، كما أن الولايات المتحدة التي تجنّبت الحرب مع الاتحاد السوفييتي معظم القرن العشرين، لها الآن روابط يغلب عليها التعاون مع الصين وروسيا، اللتين لا يمكن وصفهما بأنهما دولتان

ديمقراطيتان، الأمر الذي يجب أن تكون له أهمية ليس لنوعية حكومة فلسطين المستقبلة، بل استعدادها وقدرتها على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل والوفاء بالتزاماتها.

ينبغي للسياسة الخارجية الأميركية أن تتعامل مع المجتمعات التي تولّد شبّاناً وشاباتٍ إرهابيين. ومن الصواب أن نذكر أن 99 بالمئة أو أكثر من العرب والمسلمين في سائر أنحاء العالم ليسوا إرهابيين (...).

ولقد قال الذين كتبوا تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر "العدو ليس الإرهاب فحسب، أي ليس شراً من نوعٍ عام... الخطر الكارثي في هذه اللحظة من التاريخ هو أكثر تحديداً. إنه الخطر الذي يواجهنا به الإرهاب الإسلامي - لاسيما شبكة القاعدة، والمتعاونين معها، وفكرها الإيديولوجي."[41] أيُّ إجراءٍ في هذا الصدد يتطلَّب ليس فقط ما يمكن عمله لتقليص دوافع الإرهابيين، بل يتطلّب أيضا ما يمكن عمله لتقليص استعدادهم لأن يكونوا في المقام الأول مجندين للإرهاب. ومما يُثير الاهتمام أن المشكلة، كما تبدو، ليست مشكلة الفقر بحدّ ذاته، فالفقر يمكن اعتباره سبباً لحروبٍ أهليّة وليس سبباً للإرهاب. ذلك أن عدداً كبيراً ممن كان لهم ضلعٌ في هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانوا أيّ شيءٍ إلاّ فقراء. كذلك، فإن معظم الشبان والشابات الفقراء فعلاً، سواءٌ أكانوا في البلدان العربية أو في أيّ مكانٍ آخر، لا يتحولون إلى إرهابيين (...).

التأثير النهائي هو وجود مجتمعاتٍ تضمُّ أعداداً كبيرةً من شبابٍ مستائين وعاطلين عن العمل يجتذبهم في الغالب الكلام البلاغي الصادر عن جهاتٍ دينية أصولية وسياساتٍ راديكالية. والقيام بعملٍ ما في هذا الشأن، أي تشجيع إجراء تغيير هام في مجتمعات واقتصاد العالمين الإسلامي والعربي لا بدّ من أن يكون أولوية للسياسة الخارجية. والحاجة للتغيير كبيرة. وهذه الحاجة تع إلى مساعدة الحكومات على إصلاح أنظمتها التعليمية عن طريق إحداث مناهج دراسية عصرية وأساليب تعليم حديثة. أما في الجانب الاقتصادي، فهذا يعني تشجيع الحكومات على إيجاد ظروفٍ مماثلة لما في العالم على اتساعه لدعم نشاط القطاع الخاص. وأما سياسيا فإن هذا يتبنّى ويؤيّد تطوير المجتمع المدني والحكومة الخاضعة للمُساءلة. إننا بحاجة إلى تغذية صدامٍ ضمن حضارةٍ ما إذا أردنا تجنُّب صدامٍ بين حضارات.

تشجيع الإصلاح من الخارج يجب التعامل معه دائماً بحساسيةٍ وبمنظورٍ إلى المستقبل.[42] هنالك أمورٌ مهمة يجب فعلها "do's" وأمورٌ مهمة يجب عدم القيام بها "don'ts" فلا الولايات المتحدة ولا أحدٌ غيرها يجب أن يصرَّ على نموذجٍ مفردٍ أو نموذجٍ معين من الديمقراطية أو السوق. أيّ شيءٍ ينجح يجب أن يتجذّر في المجتمعات والتقاليد المحلية. إن تشجيع الإصلاح هو شيءٌ يجب أن تفعله الجهات الخارجية مع الحكومات، والمنظمات والشعب

المحليين، لا أن تفعله لهم. هذا أمرٌ بالغ الدقة لأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تحافظ على علاقات عملٍ جيدة مع ذات القادة والحكومات التي تسعى لتغييرهم. والإصلاح لا يتحقّق بين ليلةٍ وضحاها، ويجب أن لا نطلب ذلك. إن أُفق الزمن من المرجّح أن يكون عقوداً أكثر مما هو سنوات. والنساء يجب أن يَكُنّ مشمولاتٍ بالإصلاح، فما من مجتمعٍ يستطيع أن يزدهر إذا تخلّى عن مواهب نصف شعبه. وحصول البنات على التعليم وحصول النساء على موارد لبدء عملٍ قد تبيّن أنه بالغ الأهمية لمستقبل مجتمعاتٍ بأسرها.[43]

يتجه الإصلاح السياسي و الاقتصادي نحو تعزيز أحدنا للآخر بصورة متبادلة من حيث أن العناصر المطلوبة في الاقتصاد الحديث – سلطة القانون، الشفافية، المجال للمبادرة الفردية – هي تماماً نفس الأشياء التي تتطلبها الديمقراطية الحديثة. والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن إصلاح التعليم والعلاقات التي تربطه بالتغيير السياسي والاقتصادي. إن وجود سكانٍ متطلعين وماهرين هو أمرٌ جوهريٌ لكلٍ من الديمقراطية الناجحة والنجاح الاقتصادي. وبإحداث التغيير السياسي والاقتصادي بالترادف يمكن أن يثبت أحياناً أنه مستحيل، والسبب الأكبر هو الحكومة. وعندما يكون الأمر كذلك، يصبح من التعقّل التشديد على اتخاذ إجراءاتٍ اقتصادية في وقتٍ مبكّر. وفي الغالب تكون هذه التغييرات مقبولةً

لدى أنظمة الحكم التي تتفهّم الحاجة لتحسين الأداء الاقتصادي ومع ذلك تُقاوِم الإصلاح السياسي خشيةَ خسارتها للسلطة. بيد أن الإصلاح الاقتصادي يمكن مع مرور الزمن أن يساعد على انبثاق طبقةٍ وسطى هي تاريخياً على علاقة بالمطالبة بإجراء تغييرٍ سياسيٍّ.

أحد وجوه الإصلاح السياسي أي الانتخابات يستحق وقفة خاصة. في أغلب الأحيان يقرن مراقبون عديدون الديمقراطية بالانتخابات مع أن إحداهما ليست ضمانة للأخرى. وما يجعل أي بلد ديموقراطياً فعلاً هو أن تكون السلطة موزعة ضمن الحكومة بحث لا يتمكن أي فرد أن يمارس الحكم بدون ضوابط، وموزعة أيضاً بين الحكومة والمجتمع، بحيث لا تتمكن الحكومة من إملاء كل ما يجري في البلد. ومن المهم أن يتمتع القضاء، والسلطة التشريعية، والإعلام، والأحزاب السياسية، والشركات، والنقابات، والهيئات المدنية باستقلال حقيقي.إن الضوابط والتوازنات الدستورية التي من هذا القبيل أساسية. فإجراء انتخابات بدون ضوابط كهذه معناه أن الانتخاب بحد ذاته سيكون مزوراً وأن الناجح في الانتخاب ذكراً أو أنثى سيركز في يديه سلطة زائدة عن الحد. لا بد من تجنب "رجل واحد، صوت واحد، في وقت واحد." ليس لدى الولايات المتحدة ما تخشاه من الانتخابات، وهي لا

تخشى أيضاً أن ينتج عن الانتخابات وصول حزب أو شخص معاد لأمريكا، ما دامت سلطته محدودة، وما دامت أمام المعارضة فرصة معقولة لتحل محله في يوم ما.

بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل الكثير لتساعد وتشجع الجهود الرامية إلى الإصلاح. والبيانات العامة والمشورة الخاصة قادران على إيجاد مساندة للتغيير وتساعدان في إجراء نقاشات. والموارد الاقتصادية قادرة على تمكين المجتمع المدني. كذلك فإن تبادل الأشخاص الذي يجلب إلى الولايات المتحدة طلاباً ومهنيين شباباً يمكن أن يؤدي إلى عرض أفكار جديدة وتوفير خبرة قيّمة. كما أن التعلم وتعليم اللغة وترجمة النصوص وتبني مناهج دراسية جدية-هذه كلها يمكن أن تحسّن نوعية التعليم. ويمكن استخدام الإذاعة والتلفزيون والانترنيت، لبث رسائل ومعلومات لا يمكن أن تصل إلى أشخاص يظلون، في غياب هذه الوسائل، معتمدين على مصادر المعلومات الرسمية وعلى المسجد.[44]

ثمة أسباب للاعتقاد بأننا نحقق تقدماً. فهنالك عدد من العوامل-مثل"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، وصور الأفغان والفلسطينيين والعراقيين وهم يُدلون بأصواتهم في الانتخابات بحرية، وردة الفعل في لبنان على اغتيال رئيس وزراء سابق، وتزايد الهيجان الفكري في العالم العربي، وكلام جورج دبليو بوش البلاغي القوي- هذه كلها أحدثت تأثيراً إيجابياً (...).

أين، بالتالي، موقفنا في الكفاح ضد الإرهاب؟ لقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد بأنه لا يعرف: "حالياً نحن نفتقر إلى مقاييس لكي نعرف هل نحن رابحون أو خاسرون في الحرب الشاملة على الإرهاب. هل نلقي القبض ونقتل، أو نردع كل يوم عدداً من الإرهابيين أكثر من عدد الذين تجندهم المدارس الدينية ورجال الدين الراديكاليون وتدربهم وترسلهم ضدنا؟"[45]

هنالك إحصائيات تمكّن أي شخص أن يجيب على تساؤل رامسفلد بكل ثقة. ولكننا نستطيع القول إن العالم أكثر توحداً مما كان سابقاً في الكفاح ضد الإرهابيين الحاليين. قليلون هم الذين يغضون الطرف عن الإرهاب أو لا وجود لهم، والمخابرات تحسنت، والقوانين تطبق، والأمن الداخلي لم يجعل الولايات المتحدة فقط أقل تعرضاً للخطر بل جعل البلدان أخرى أيضاً أقل تعرضاً له. وإمكانية اختراق عملية تجنيد الإرهابيين موجودة. وهنالك احتمالات أفضل مما كانت في أي وقت منذ سنوات لتحقيق تقدم كبير على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.واحتمالات إصلاح المجتمعات العربية التي كانت قد تحولت إلى تربة لتوليد الإرهابيين هي الآن أفضل مما كانت في أي وقت مضى من التاريخ. ومسألة الإصلاح موجودة الآن وجوداً ثابتاً على برامج السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية، كما أن هنالك نقاشاً متزايداً ضمن العالم العربي نفسه حول الحاجة إلى تغيير،

سياسي، واقتصادي، وتعليمي، واجتماعي. في متناول اليد الآن فرصة تحقيق مكاسب كبيرة في ما يؤمل أن يكون كفاحاً يستمر عقوداً ضد إرهاب العصر الحديث.

☆ ☆ ☆

obeikandl.com